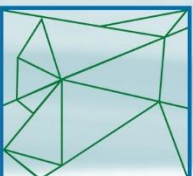


# الحكومة والنظم القضائية والعملية الدستورية في سوريا

أصوات سورية لدستور شامل

NED

سوريون  
من أجل  
الحقيقة  
والعدالة  
Syrians  
For Truth  
& Justice



# الحكومة والنظم القضائية والعملية الدستورية في سوريا

الورقة الرابعة: أصوات سورية لدستور شامل

## أصوات سورية لدستور شامل

قامت "منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، وبدعم من الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية NED، بتنظيم مجموعة من الجلسات التشارورية على مدار العام 2020، حضرها أكثر من 80 من نشطاء/ات وممثلين/ات عن منظمات المجتمع المدني، ومواطنين/ات من شمال شرق وغرب سوريا بشكل أساسي، حيث تم التركيز بشكل خاص على الأفراد الذين لم يشاركوا بأي مشاورات مسبقة حول الدستور والعملية الدستورية في سوريا، وذلك للنقاش حول مواضيع تتعلق بعملية بناء الدستور في سورية.

ورأى ما نسبته 74.7% من مجموع المشاركين/ات أنّ على اللجنة المشكّلة صياغة دستور جديد بالكامل، بينما رأى مانسبته 14.5% منهم أنّه يكفي إجراء تعديلات على الدستور الحالي.

تنشر "سوريون" هذه الورقة الرابعة، كجزء من مجموعة أوراق لخصت نتائج هذه الجلسات، وسوف يتم نشرها تباعاً على شكل خمسة أوراق متتالية، وقد تمّ عنونها كالتالي:

- الورقة الأولى: آلية تشكيل وعمل اللجنة الدستورية السورية.
- الورقة الثانية: الشمولية/التضمين والتعددية.
- الورقة الثالثة: العدالة الانتقالية.
- الورقة الرابعة: الحوكمة والنظم القضائية.
- الورقة الخامسة: العدالة الاجتماعية - الإيكولوجية والتجارب الشخصية.

وألحقتهم بورقة سادسة قدمت فيها ملخصاً تنفيذياً عن جميع التقارير السابقة وأوجزت فعاليات المشروع كما أنها سلطت الضوء على التوصيات الرئيسية والنتائج التي تمخضت عنه.

سوف نتناول في هذا التقرير دور اللجنة الدستورية في إنشاء هيئة قضائية مستقلة وهيكل لمنظومة حوكمة تمثل البلد بأكمله/جميع مكونات الشعب.

إنَّ نجاح عملية بناء السلام في سورية يتطلَّب وجود آلية تضع حداً للصراع وأخرى تضمن عدم تكراره. ويعدّ تضمين إصلاحات بنوية لمؤسسات الحكم في الدستور الجديد أو المعدّل للبلاد جزء من هذه الآلية، وينبغي أن تتضمن هذه الإصلاحات وضع خطة تفصيلية وسياسة متماسكة لإنشاء محاكم خاصة واستثنائية<sup>1</sup> وذلك لتعزيز الضمانات التي تكفل وجود نظام قضائي مستقل وعدم ترك مجال للإفلات من العقاب في الهياكل الأمنية. إنَّ وضع هياكل حكم عادلة ومحايدة في الدستور من شأنه أن يحقق الاستقرار في سوريا ما بعد الحرب ويضفي الشرعية على الدستور حيث أنَّ ذلك سيضمن احترام الشعب له، أي للدستور، إذ سيصبح أكثر من مجرد إعلان مبادئ<sup>2</sup>.

بيد أنه وخلال التعديلات التي أجريت على الدستور السوري عام 2012، لم يتم وضع أساسات لهياكل حكم تستوفي وجهات النظر المعارضة. وبدون وجود مثل هذه الهياكل كان إجراء استفتاء حر ونزيه مستحيلًا في ظل الانقسام التي كانت تعيشه البلاد بسبب الحرب آنذاك، أي في عام 2012. ونتيجة لذلك، فشل دستور سوريا لعام 2012 في تلبية احتياجات فئات الشعب السوري على تنوعها، وفي إشاعة الثقة بينهم بأنَّ المبادئ الواردة في الدستور هي بصدق أكثر من مجرد كلام نظري.

وفي الوقت الذي تمضي فيه اللجنة الدستورية السورية قدماً في كتابة أو تعديل دستور سوري جديد، يجب أن تضمن أن تكون هياكل الحكم المدرجة في الدستور مستقلة ومحمية

<sup>1</sup> المحاكم الخاصة هي المحاكم الدائمة كالمحاكم العسكرية، أما المحاكم الاستثنائية تمثل تلك المؤقتة كمحاكم الإرهاب.

<sup>2</sup> عملية بناء دستور مبني على النوع الاجتماعي (الجندر) في سوريا، تجمع سوريات من أجل الديمقراطية، 2014. (آخر زيارة للرابطة: 14 كانون الأول/ديسمبر 2021). <http://sl4c.org/ar/wp-content/uploads/2016/05/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7.pdf>

وخالية من الأبعاد السياسية وذلك لضمان أن ينجح هذا الدستور في ترسيخ الثقة والاستقرار، الأمر الذي فشل سلفه في تحقيقه.<sup>3</sup>

سنتحدث في التقرير الحالي عن التغييرات المنهجية المحتمل أن تحدث في البلاد عقب تطبيق الدستور الجديد أو المعدّل في حال كان الأخير يستوفي وجهات نظر الأقليات الذين يشعرون أن لا أحد يسمع أصواتهم. سوف نورد آراء فئات مختلفة من الشعب حول منظومات الحكومة والقضاء التي يرغبون في تطبيقها وحول الدور الذي يلعبه الدين في الأنظمة الدستورية والقانونية. وسنتناول أيضاً كيفية وضع سلطة قضائية مستقلة ونزيهة. إنَّ أخذ آراء مكونات الشعب السوري على اختلافها بعين الاعتبار في صياغة الدستور الجديد أو المعدل للبلاد سيؤدي وبلا شك إلى أن يحظى الأخير بقبول ورضا واسعين.

## أنظمة الحكومة:

خلال المشاورات التي تمّ عقدها من خلال مشروع "أصوات سورية لدستور يشمل الجميع"، قدمنا لمشاركينا نماذج مختلفة عن أنظمة الحكومة للاختيار من بينها، فكانت النتيجة اختيار الأغلبية بنسبة 67.9 %، للنظام البرلماني، بينما اتجه 9.5 % نحو نظام برلماني رئاسي، و 10.7 % نحو نظام رئاسي. وعلى مرّ السنين، اقترحت عدة جهات فاعلة،<sup>4</sup> إقامة نظام اتحادي (فدرالي) في البلاد، وناقشته، مسلّطة الضوء على التوزيع العادل والشامل للسلطة بين

<sup>3</sup> المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (آخر زيارة للرابط: 14 كانون الأول/ديسمبر 2021).

<https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/independencejudiciary.aspx>

<sup>4</sup> أي دستور تحتاج سوريا؟ منظمة اليوم التالي، 2018.

بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، 2011. <https://constitutionnet.org/vl/item/wrqt-syast-bna-aldstwr-fy-mrah-1ma-bd-alsra-aldm-alkharjy-lmlyt-syadyt->

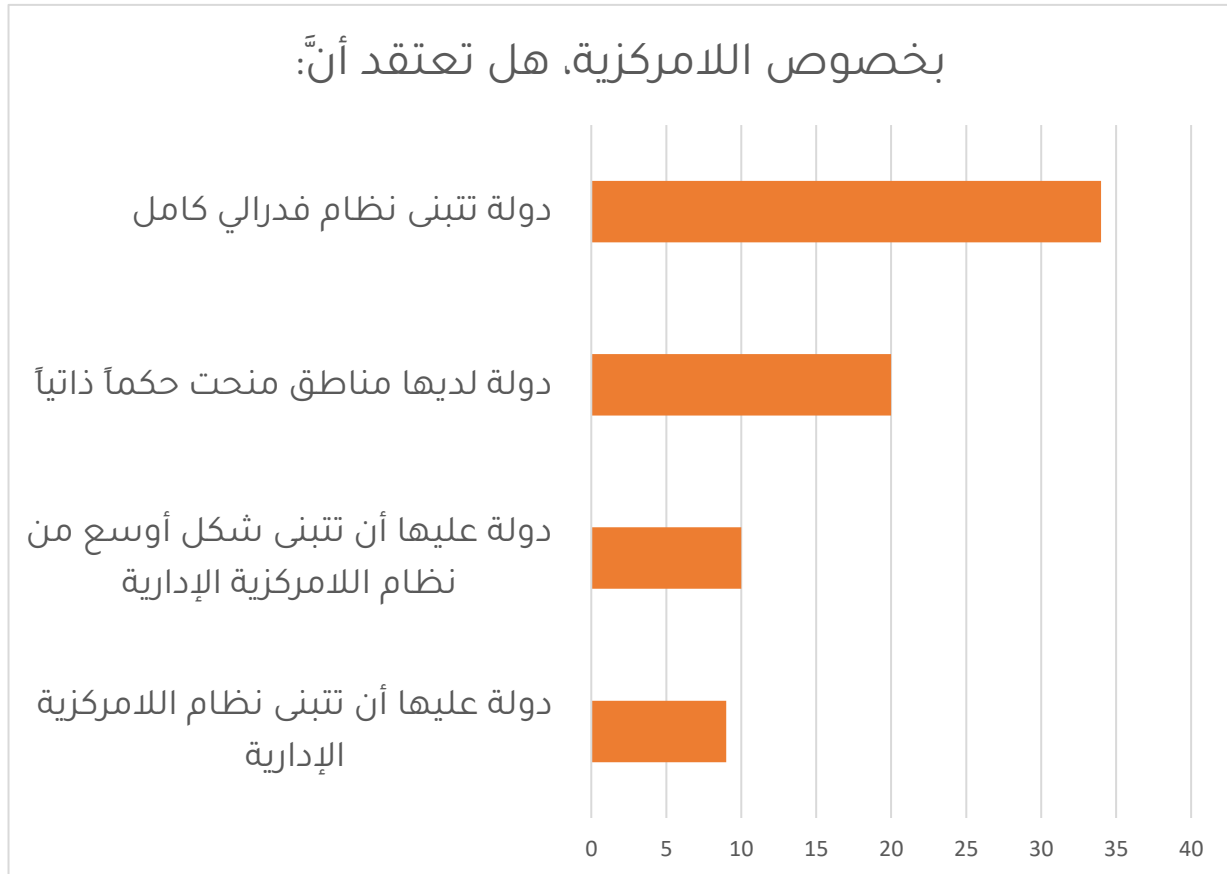
(آخر زيارة للرابط: 14 كانون الأول/ديسمبر 2021).

الخيارات الدستورية وخيارات الحكم الانتقالي في سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، مركز كارتر، 2016. [https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict\\_resolution/syria-conflict/principles-and-constitutional-provisions-may-8-2016-arabic.pdf](https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/principles-and-constitutional-provisions-may-8-2016-arabic.pdf)

(آخر زيارة للرابط: 14 كانون الأول/ديسمبر 2021).

مسألة الدين في الدساتير السورية: مراجعة تاريخية ومقارنة، ريم تركماني وإبراهيم دراجي، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، 2019.

المناطق المختلفة الذي سيحدث في ظلّه. وقد استطلعنا آراء المشاركين لدينا حول شكل النظام الفدرالي الذي يمكن تطبيقه في سوريا، فكان رأي 40.5% منهم أن يكون نظاماً فيدرالياً كاملاً، و 10.7% منهم فقط أيدوا اللامركزية الإدارية، في حين أظهر المشاركون في استطلاع منظمة اليوم التالي رغبتهم في تبني مثل هذا النظام السياسي بنسبة 42.4%. إن تفاوت النسب بين المجموعتين قد يكون له علاقة بالتركيبة الديمغرافية المختلفة لهما.



### سلطة قضائية مستقلة ونزيهة:

إنّ وجود نظام قضائي مستقل هو أمر جوهري لحماية حقوق الناس ولتجنب ثقافة الإفلات من العقاب. ووفقاً للمعايير الدولية يجب أن يكون الاستقلال القضائي مكفولاً من قبل الحكومة ومُتضمناً في الدستور أو القانون الخاص بالدولة. وتتحمل المؤسسات الحكومية

وغير الحكومية مسؤولية احترام ومراقبة الاستقلال القضائي.<sup>5</sup> وإلى جانب ذلك ينبغي تسمية القضاة بشكل مستقل وعلى أساس محايد وعليهم بالتالي أن يتصرفوا وفقاً لذلك. إنَّ الوثائق القانونية، ومنها الدستور، تكتسب شرعيتها من خلال وضع إجراءات وقواعد تسمح للمحاكم - وخاصة المحاكم الدستورية - بمقاومة الضغوط السياسية التي من الممكن أن تمارس عليها. وإنَّ عدم تحقيق آلية مستقلة ومحايدة للقضاء يؤدي إلى أن يصبح الأخير مجرد واجهة يمارس الحكام خلفها سلطة مطلقة.<sup>6</sup>

يجب أن تستند عملية تكوين المحكمة الدستورية على ثلاث شروط: المشاركة الواسعة النطاق من قبل مختلف الأطياف السياسية، تقسيم صلاحيات تعيين القضاة وعزلهم، ووضع المعايير بشأن المؤهلات التي ينبغي أن تتوفر في القضاة الذين سيتم اختيارهم للمحكمة، وأهمها الاستقلالية والخبرة العالية.<sup>7</sup>

## الشريعة الإسلامية والدين في الدستور:

لا يزال الدور الذي يلعبه الدين في الدستور، وفي أي هيئة أو وثيقة أخرى تمثل الدولة، مسألة مثيرة للجدل وحتى للانقسام في السياقين الدولي والمحلي على حد سواء. حيث أنَّ الدستور السوري في صيغته الحالية غامض في طرحه لدور الدين في الحكم السوري.

ينصّ دستور سوريا لعام 2012، على أنَّ "المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو المعتقد"، وهو الدستور الثالث بعد دساتير عامي 1930 و 1958 الذي يحتوي على هذا الضمان الهام لعدم التمييز.<sup>8</sup> كما يقول دستور عام 2012 في مادته الثالثة: "تحتزم الدولة جميع

<sup>5</sup> المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (آخر زيارة للرابط: 14 كانون الأول/ديسمبر 2021).

<https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/independencejudiciary.aspx>

<sup>6</sup> المحاكم الدستورية بعد الربيع العربي، سوجيت شودري، كاثرين جلين باس، مركز العمليات الانتقالية الدستورية في كلية الحقوق جامعة نيويورك.

<sup>7</sup> المرجع نفسه.

<sup>8</sup> مسألة الدين في الدساتير السورية: مراجعة تاريخية ومقارنة، ريم تركماني وإبراهيم دراجي، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، 2019.

الأديان، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام. الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية." وفي الوقت الذي تدعي فيه هذه المادة حماية حقوق المواطنين في ممارسة معتقداتهم، فإنها تسمح بتقسيم المواطنين إلى مجموعات تخضع لأنظمة دينية وطائفية وقانونية مختلفة.<sup>9</sup> إلا أن الحماية التي توفرها هذه المادة للطقوس والمعايير الدينية تتعارض مع ما ورد في مواد أخرى تسمح بالتمييز و/أو الاستبعاد الذي يبرره الدين.<sup>10</sup> وكان المدافعون عن المجتمع المدني قد انتقدوا هذه المواد كونها تعزز شرعية قانون الأحوال الشخصية التمييزي وخاصة في مادتيه 306 و 308 وفي عنصرته ضد المرأة السورية.<sup>11</sup> وعليه وباعتبار أن قانون الأحوال الشخصية يستند إلى الفقه الإسلامي، فقد يتعرض المواطنون/ات - عن غير قصد - للتمييز على أساس الدين، ومن المحتمل أن تُحرم النساء من الحقوق التي تحددها التفسيرات الدينية المتناقضة.

إن مدى تأثير الشريعة الإسلامية على وضع الأنظمة القانونية هو أمر على نفس القدر من الغموض ويذكر أنه تم تقديم الشريعة الإسلامية لأول مرة على أنها جزء من الدستور السوري في دستور عام 1950، الذي قال أن "الفقه الإسلامي [التفسيرات العلمية التقليدية للشريعة الإسلامية] يجب أن يكون المصدر الرئيسي للتشريع."<sup>12</sup> بيد أن الدساتير الحديثة، كدستور عام 2012، أورد حكم الشريعة الإسلامية بطريقة أقل تحديداً حيث قال "يجب أن يكون الفقه الإسلامي مصدر رئيسي من مصادر التشريع."<sup>13</sup>

وقد قمنا باستطلاع آراء المشاركين لدينا حول هذا الموضوع فكان رأي 12 % منهم فقط أنه يجب أن يكون الفقه الإسلامي أحد مصادر التشريع في البلاد بينما رأى 9.6 % منهم أنه يجب أن يكون هو المصدر الرئيسي للتشريع. وفي المقابل اعتقد 66.3 % من المشاركين/ات

<sup>9</sup> المرجع نفسه.

<sup>10</sup> وتشمل في الغالب المواد المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة، مثل حقوق الزوجين، وإعالة الأطفال والطلاق.

<sup>11</sup> قامت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بذلك في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري الثاني حول سوريا. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، التقرير الدوري الثاني للجمهورية العربية السورية: 24 - 2 / CEDAW / C / SYR / CO / 2 - تموز / يوليو 2014.

<sup>12</sup> أحكام الدستور التي تجعل الشريعة "أ" أو "المصدر الرئيسي" للتشريع: من أين أتت؟ ماذا تعني؟ هل هم مهمون؟ كلارك ب. لومباردي، الجامعة الأمريكية، مجلة القانون الدولي، 2013.

<sup>13</sup> المادة 3 من الدستور السوري لعام 2012.



أنه من الضروري أن يعبر الدستور عن حياده تجاه الدين وأن يؤكد على المساواة بين جميع المواطنين السوريين بغض النظر عن دياناتهم. ورغم اتفاق رأي المشتركين لدينا مع رأي مشترك منظم اليوم التالي حول ضرورة الحياد الديني للدولة إلا أن رأي الأغلبية لدينا تعارض مع رأي الأغلبية هناك الذي اعتبر أن الفقه الإسلامي جزء لا يتجزأ من الدستور. وقد تكون إحدى التفسيرات المحتملة لهذا التناقض هو أن غالبية المشاركين لدينا أكراد، وأغلب المشاركين مع اليوم التالي من العرب.

## الرئيس والسلطات التنفيذية:

من أبرز الانتقادات التي وجهت لدستور عام 2012، المعدل هو الوصف الذي قدمه لشخص رئيس الجمهورية وللسلطات التنفيذية حيث ينص الدستور الحالي على أن "دين رئيس الجمهورية الإسلام". ويشير منتقدو المادة إلى تناقضها مع مواد أخرى في الدستور تنص على الحقوق الأساسية للمواطنين وتحظر التمييز على أساس الدين.<sup>14</sup> ووفقاً لهذه المادة، فإنّ الديانة التي تنتمي إليها، والتي اعتاد السوريون رؤيتها على بطاقة الهوية الشخصية، تكاد تكون أكثر أهمية من مؤهلاتك في حال طمحت إلى الرئاسة. لذلك، فإنّ وجود مثل هذه المواد يمنع معاملة المواطنين على أساس المساواة وتجعل من السهل إنشاء هيكلية للتلاعب بمعايير اختيار الرئيس.<sup>15</sup>

<sup>14</sup> مسألة الدين في الدساتير السورية: مراجعة تاريخية ومقارنة، ريم تركماني وإبراهيم دراجي، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، 2019. عملية بناء دستور مبني على النوع الاجتماعي (الجندر) في سوريا، تجمع سوريات من أجل الديمقراطية، 2014. (آخر زيارة للرباط 14 كانون الأول/ديسمبر 2021).

<http://sl4c.org/ar/wp-content/uploads/2016/05/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7.pdf>

<sup>15</sup> مسألة الدين في الدساتير السورية: مراجعة تاريخية ومقارنة، ريم تركماني وإبراهيم دراجي، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، 2019. لاحقاً تم إزالة الدين من البطاقات الشخصية للمواطنين/ات السوريين/ات.

وعلاوة على أن الدستور ينص على اختيار الرئيس على أساس الهوية، فهو يمنحه، أي الرئيس، صلاحية التعيينات القضائية التي تخوله سلطة شبه مطلقة على السلطة القضائية.

ووفقاً للمبادئ التوجيهية الدولية التي تنص على استقلال القضاء وحياده، يجب ألا يكون للرئيس تأثير كبير على إنشاء المقاعد القضائية وتعيين من يشغلونها. إنَّ السلطة التنفيذية في سوريا كانت ولا تزال تسيطر على تعيينات المحكمة الدستورية، وإنَّ تمتع السلطة التنفيذية بهذه الميزة يمنح الرئيس سلطة تعيين القضاة حيث سمحت التغييرات الأخيرة للرئيس بانتخاب جميع القضاة الأحد عشر في المحكمة الدستورية. ومن خلال منح السلطة التنفيذية هذا الامتياز، يحد القانون السوري الحالي من سلطة القضاء المستقل والنزاهة لكبح جماح سلطة الرئيس.

### المحكمة الدستورية العليا:

إنَّ هدف المحكمة<sup>16</sup> الدستورية العليا (SCC) هو الحكم على دستورية القوانين أو المراسيم الوطنية. وبالتالي، إذا عملت المحكمة الدستورية العليا بطريقة مستقلة وعادلة وحيادية، فمن غير المرجح أن يتم تنفيذ القوانين التمييزية. ولذلك فإن هذه المحكمة تعتبر آلية هامة لتجنب الإفلات من العقاب. وفي حال فشلت المحكمة في تحقيق الغرض منها، فإن البلاد ستعود وتحاسب الأشخاص وفقاً لقوانين غالباً ما تكون تمييزية وعنيفة وحصريّة في طبيعتها. وبعبارة أخرى، ما لم تدعم محكمة دستورية عليا مستقلة ومحيدة السوابق القانونية للدستور، فإن المبادئ الواردة فيه، مهما كانت جديرة بالثناء، تصبح لاغية. ومن اللافت والمؤسف أن المحكمة الدستورية العليا في سوريا لم تصدر سوى حكم واحد منذ عام 1970، ما يعني فشلها في تحقيق غرضها الأمر الذي أدى إلى تقويض شرعيتها بين الشعب السوري. وتظهر الأبحاث الأخيرة أنَّ قلة قليلة من المواطنين فقط لديهم ثقة

<sup>16</sup> المحاكم الدستورية بعد الربيع العربي، سوجيت شودري، كاثرين جيلين باس، مركز العمليات الانتقالية الدستورية في كلية الحقوق جامعة نيويورك.

بالمحكمة الدستورية العليا الحالية، حيث يقول منتقدو النظام السوري إنَّ المحكمة تخضع للسيطرة الفعلية للرئيس.

عند النظر عن كُثب في التعديلات التي أدخلت على الدستور في عام 2012 بشأن المحكمة الدستورية العليا، نرى أنَّ بعض المواد ضمنت استقلالية الهيئة القضائية ومنها المادة 140<sup>17</sup> ومنها ما سمح للأحزاب بتقديم الطعون في دستورية القوانين أمام المحاكم الدنيا كالمادة 147 (2).<sup>18</sup> وهذا يجعل المحكمة الدستورية العليا نظرياً، أكثر سهولة للوصول إلى الناس. بيد أنَّ استقلالية المحكمة أصبح موضع شك وتساؤل بعد تغيير القانون رقم 7 في عام 2014، الذي أعطى الرئيس سلطة تعيين جميع القضاة الأحد عشر في المحكمة الدستورية العليا. فالقوانين الحالية في سوريا، ولا سيما رقم 7، تجعل استقلال المحكمة الدستورية العليا أمراً مستحيلاً وتقوض التعديلات الدستورية التي ربما سعت إلى جعل الوصول إلى المحكمة أكثر سهولة ويسراً أمام الأشخاص الذين تخدمهم.

اعتقد 34.9% من المشاركين لدينا أنه يجب تعديل مواد الدستور لضمان عدم تمتع رئيس الجمهورية بالسلطة الكاملة لتعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا والانتقال إلى نظام تكون فيه هذه السلطة محصورة بمجلس القضاء الأعلى. بينما صوت 25.3% منهم لإعطاء صلاحية التعيين لعدة أطراف مع تحديد حصة كل منها. ومن المثير للاهتمام، أنَّ عدداً كبيراً من المشاركين لم يجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالمحكمة الدستورية العليا وقد يعزى صمتهم هذا إلى خمول الأخيرة منذ عام 1970. فعلى مدار عقود لم يكن بإمكان معظم السوريين الوصول إلى المحكمة الدستورية العليا ما يعني أنها لم تكن على صلة بحياتهم اليومية. وعلاوة على ذلك فإن المسائل القانونية المعقدة التي هي من اختصاص المحكمة الدستورية العليا قد تترك مناقشتها لأولئك العاملين في المهن الحكومية والقانونية.

<sup>17</sup> المادة 140 المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة مقرها دمشق.

<sup>18</sup> المادة 147:

2. النظر في الدفع بعدم دستورية قانون والبت فيه وفقاً لما يأتي:

أ. إذا دفع أحد الخصوم في معرض الطعن بالأحكام بعدم دستورية نص قانوني طبقته المحكمة المطعون بقرارها، ورأت المحكمة النازرة في الطعن أن الدفع جدي ولازم للبت في الطعن، أوقفت النظر في الدعوى وأحالت الدفع إلى المحكمة الدستورية العليا.  
ب. على المحكمة الدستورية العليا البت في الدفع خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ قيده لديها.

وكما سبق قوله فإن المحكمة الدستورية العليا تلعب دوراً حيوياً في إضفاء الشرعية على الدستور والحفاظ على مبادئه. وإنَّ توعية الشعب حول وظيفة وأهمية المحكمة الدستورية العليا وإستشارتهم في الأمور المتعلقة بها أمر ضروري لتحقيق التمثيل العادل والاستقلالية والنزاهة فيها.

## المحاكم الاستثنائية:

يتم إنشاء المحاكم الاستثنائية بشروط وأنظمة غير واضحة وغالباً ما تكون متعارضة مع مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة، ويكون لديها سلطة تخولها اتخاذ أي قرار كان، وهي في مأمن من العقاب. وكمثال عن المحاكم الاستثنائية في سوريا محكمة "مكافحة الإرهاب" التي سجنّت وأعدمت مئات المدنيين دون إخضاعهم لمحاكمات عادلة. وفي سوريا أيضاً هناك قوانين حالية تسمح بإنشاء هيئات خاصة غير قضائية لديها صلاحية البت بأمور قانونية كالقانون رقم 10 الذي طبق عام 2018. تستطيع هذه المحاكم تغطية قراراتها الغير شرعية والغير عادلة بغطاء القانون وبذلك يصبح دور الدستور والمدونات القانونية الأخرى في البلاد غير ذوات فاعلية.<sup>19</sup> وقد صوتت الأغلبية الساحقة من المشتركين لدينا بنسبة 54 % بأنَّ على الدستور أن يمنع وجود مثل هذه المحاكم الاستثنائية بينما كان رأي 32.5 % منهم أنَّه يمكن إنشاء هذا النوع من المحاكم لكن في ظروف معينة مصرح عنها في الدستور.

## خاتمة:

لا تزال الحاجة إلى وجود قضاء مستقل في سوريا مسألة ذات أولوية/أهمية قصوى. وإنَّ عدم فاعلية المحكمة الدستورية العليا، ووجود المحاكم الاستثنائية التي تقوض قيمة رجال القانون والنظام القضائي تهدد وجود تغيير منهجي مستقبلي في سوريا.

إنَّ عملية التعيينات القضائية تحدد من سيجرم الدستور في الواقع، وبالتالي يمكن للدستور أن يصبح خطيراً ما لم يتم دعمه بشكل صحيح من قبل قضاء مستقل وحيادي.

<sup>19</sup> الإصلاح القضائي في سوريا، رياض علي، عبد القادر مندو، حسين الإبراهيم، مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية، 2019.

علاوة على ذلك، سلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى أن تكون السلطة التنفيذية في النظام القضائي حيادية وكذلك على الحاجة إلى زيادة توعية الجمهور فيما يتعلق بعمل وتطور هذه الأنظمة الحكومية. وأخيراً، نوّد القول بأنّ هناك فجوة كبيرة بين الحكومة والشعب إذ يجب أن يكون الناس على دراية أفضل/أكبر وأن يتم إشراكهم في أي تطوير لنظام الحكم.

## توصيات:

على ضوء المعطيات الواردة في هذا التقرير، سواء من المشاورات أو المصادر التكميلية توصي "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" الحكومة السورية والمجتمع الدولي واللجنة الدستورية السورية بما يلي:

1. اتباع المعايير والقواعد الدولية التي تضمن استقلال جهاز القضاء لكي يتسنى له تعيين القضاة وهيكله المحكمة الدستورية العليا بطريقة عادلة.
2. تنفيذ هيكل حكومي يتمتع بسلطة تستطيع تحقيق قدر أكبر من اللامركزية وتعكس إرادة الشعب السوري.
3. تسليط الضوء على أهمية تعريف المواطنين - من خلال اتباع سياسة توعوية وطنية شاملة - بالأهمية العملية للمحكمة الدستورية العليا ومخاطر افتقارها إلى الاستقلالية والحيادية.
4. إلغاء جميع المحاكم الاستثنائية والنص في الدستور الجديد على حظر إنشاء مثل هذه المحاكم في المستقبل.
5. مواصلة العمل بالمبادئ الجيدة الواردة في الدساتير السورية السابقة التي تنص على أنّ المواطنين متساوون أمام القانون ومتساوون في الواجبات والحقوق، ولا يجوز التمييز بينهم على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.



انطلاقاً من قناعة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا أيضاً كانت الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.